العرب
الإثنين 2021/04/05
السنة 43 العدد 12021

العمل الخدمي لا السياسة عنوان نتائج انتخابات الصحافيين المصريين

تركيبة مجلس النقابة الجديد تمهّد لتناغم غير مسبوق مع الحكومة

تحت السيطرة

أحمد حافظ
كاتب مصري

أفرزت انتخابات نقابة الصحافيين في مصر التي أجريت الجمعة جملة من المعاني والدلالات التي يمكن البناء عليها لاستشراف علاقة المجلس بالحكومة خلال الفترة المقبلة، بعدما تركزت اختيارات أغلب المصوتين على مرشحي الخدمات، وليس أصحاب الشعارات والمواقف السياسية.

القاهرة – أعلنت اللجنة المشرفة على انتخابات نقابة الصحافيين في مصر فوز ضياء رشوان بمنصب نقيب الصحافيين لفترة ثانية، وهو الذي تربطه علاقات قوية بدوائر صناعة القرار، ويرأس الهيئة العامة للاستعلامات التابعة لمؤسسة الرئاسة، ما يعني أن أغلب أبناء المهنة رفضوا المغامرة والتصويت لمرشح آخر قد يورطهم في صدام مع الحكومة مستقبلا.

ونجح ضياء رشوان قبيل انعقاد الانتخابات بأيام قليلة، في تقديم نفسه كمفاوض جيد مع الحكومة باسم الجماعة الصحافية، حيث وافقت على تحسين الأوضاع الاقتصادية لأبناء المهنة من خلال زيادة البدل النقدي الذي يحصلون عليه شهريا بنحو 20 في المئة.

وجرت العادة أن تفرز الانتخابات مجلس نقابة يكون رئيسه أقرب إلى التناغم مع الحكومة على أن يحتضن المجلس شخصيات تضم تنوعا سياسيا لتحقيق التوازن وتكون النقابة ممثلة لكل الأطياف والتوجهات، لكن هذه المرة تغلبت الخدمات بما يمهد الطريق لموت واحدة من الجبهات الحيوية في الحياة السياسية بمصر.

يحيي قلاش

التأميم الذي تتعرض له المهنة كان السبب في اختيار الخدميين

وأصبح لدى الصحافيين مجلس يتألف من 12 عضوا، بينهم اثنان فقط لديهم توجهات سياسية معارضة نسبيا، مقابل عشرة أعضاء معروف عنهم التناغم مع السلطة، وأغلبهم رؤساء تحرير صحف قومية أو ينتمون إليها.

وإذا كانت الأغلبية اختارت مرشحين مقربين للحكومة على رأسهم النقيب ضياء رشوان، فإن ذلك لا ينفي وجود كتلة كبيرة من الصحافيين لديها تحفظات على التقارب بين النقابة والحكومة، حيث حصل رفعت رشاد أقوى منافسي رشوان على 1506 أصوات، مقابل 1965 صوتا للأخير، وهو ليس معارضا، لكن الأصوات التي حصدها تعبر بشكل أساسي عن رفض لمرشح الحكومة.

وعكست النتائج أن أغلب أبناء الجماعة الصحافية فقدوا الثقة بنسبة كبيرة في الدور النقابي لقلعة الحريات.

ويصعب فصل اختيارات الصحافيين للأعضاء الخدميين أكثر من السياسيين عن هشاشة الأوضاع الاقتصادية لأغلب أبناء المهنة، وهذه الشريحة لا يعنيها الدور النقابي للكيان على المستوى السياسي بقدر ما تهتم بتحسين ظروفها وانتشالها من دوامة الأزمات المعيشية التي تتعرض لها باستمرار.

وتحول الكثير من أبناء المهنة إلى عاطلين بعدما تعرضوا للفصل التعسفي من بعض المؤسسات الصحافية بدعوى ترشيد النفقات، وأغلقت بعض الصحف التي كانوا يعملون فيها، وهؤلاء لهم حق التصويت في الانتخابات، أيّ أن علاقتهم بالمهنة انقطعت تقريبا إلا من خدماتها الاجتماعية والاقتصادية، في صورة بدل نقدي شهري، أو قروض ميسرة أو علاج بمبالغ رمزية لهم ولأسرهم.

وتدرك هذه الشريحة العريضة أن المهنة تحتضر، وبالتالي لا أهمية تذكر لاختيار مناضلين أو أصحاب توجهات سياسية بعينها، وحتى لو نجح بعضهم فلن يقدموا خدمات أو يجلبوا مكتسبات، لأن علاقاتهم بالحكومة مضطربة، في حين أن العضو القريب من السلطة سيفعل ذلك بسهولة.

واتهم متحفظون على النتيجة دوائر صحافية بأنها حشدت للتصويت لمرشحين بعينهم وإسقاط مناوئين للحكومة، وهي تلميحات تفتقد الواقعية، لأن هناك لجنة قضائية مستقلة أشرفت على الانتخابات، وطريقة التصويت وفرز الأصوات لا تسمح بالتلاعب، أيّ أن اختيارات الصحافيين كانت الفيصل في مجيء مجلس نقابة بهذه التركيبة.

وغاب عن المشاركة في التصويت قرابة 1700 صحافي من المصنفين بأنهم رمانة الميزان للنقابة، وتحجج بعضهم بالخوف من الإصابة بفايروس كورونا، وآخرون برروا المقاطعة بأن الحضور والعدم سواء، لأن المرشحين القريبين من الحكومة سوف تكون حظوظهم أفضل لانغلاق المجال العام واختفاء السياسة واستمرار التضييق على الحريات.

وأكد يحيى قلاش نقيب الصحافيين السابق أن حالة التأميم التي تتعرض لها مهنة الإعلام بشكل عام كانت سببا رئيسيا في تبدل توجهات الجماعة الصحافية، وتركيزهم على اختيار خدميين أكثر من مدافعين عن المهنة، ومقياس تراجع دور قلعة الحريات من عدمه، يرتبط برقابة الجمعية العمومية للأداء النقابي طوال الوقت والضغط على المجلس لتصحيح مساره.

ولفت في تصريحات لـ"العرب" إلى أن العمل الخدمي يفترض أن يكون مفردة في الأداء النقابي، لكن المشكلة الحقيقية أن كل عضو مجلس ينعزل بنفسه ويرأس لجنة أنشطة وينفذ برنامجه بشكل مستقل، ومع الوقت تحولت النقابة إلى مبنى اجتماع، والأخطر عدم اتفاق النقيب والأعضاء على سياسة وبرنامج واحد للدفاع عن المهنة.

ويرى بعض الصحافيين تحدثت معهم "العرب"، أن برامج أغلب المرشحين هي التي مهدت الطريق لانحياز الجمعية العمومية لمن يقدمون الخدمات.

وتنوعت الخدمات بين خصومات على وحدات سكنية وسيارات وقروض ميسرة واشتراكات بأسعار رمزية في نواد اجتماعية وتوسيع قاعدة التعاقد مع الأطباء والمستشفيات، ولم تتضمن غالبية برامج المرشحين أي شيء يتعلق بالحريات والوقوف ضد الحبس الاحتياطي للصحافيين في قضايا الرأي.

وقال محمد، وهو صحافي يعمل بمؤسسة صحافية حكومية كبرى، إن أغلب أبناء المهنة صاروا على قناعة بأن انتخاب أعضاء مجلس لديهم توجهات سياسية مناهضة لن يجلب سوى المزيد من المشكلات.

وأضاف لـ"العرب"، أن الصحافي الذي صار يعمل في مهنة أخرى لتلبية احتياجات أسرته لا يعنيه بقاء النقابة قلعة للحريات أم لا، بل مصدرا ثابتا للدخل والرعاية الاجتماعية، والصحافي الذي يخشى حبسه قد يصوّت لمرشح متناغم مع الحكومة لتكون لديه فرصة للتفاوض معها للإفراج عن المحبوس، "وهذا واقع لا يمكن إنكاره".

ويرى مراقبون أن نتيجة انتخابات الصحافيين في مجملها تعكس حالة اليأس والاستسلام التي تسللت لأغلب أبناء المهنة، من إمكانية حدوث تغيير إيجابي في المستقبل القريب من خلال ضغط النقابة لتوسيع هامش الحرية أو وقف استهداف المنتمين إلى المهنة، والأمل الوحيد يتوقف على تحرك الحكومة لتحسين الوضع الراهن.

ويعتقد هؤلاء أن الحسنة الوحيدة التي أفرزتها الانتخابات تصويت الجمعية العمومية للنقابة على سرعة تفاوض المجلس الجديد مع الحكومة لتغيير قانون الصحافة وإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا الرأي والنشر، وإعادة النظر في كل التشريعات الحالية المنظمة للعمل الصحافي، والتحرك نحو التفاوض مع مجلس النواب في أقرب وقت.

ما يبدأ بالمال الصحافي السياسي ينتهي بانتخاب نقيب حكومي

سعد القرش
روائي مصري

شهدت انتخابات الصحافيين المصريين الجمعة 2 أبريل 2021، نهاية تنافس شرس بين ممثلي الحكومة وأقلية مؤمنة باستقلال العمل المهني والنقابي. وتبدو تجربة الانتخابات أصدق تمثيل لنقابة بلغت عامها الثمانين وتعاني الشيخوخة وتصلّب الشرايين؛ فيعيد أعضاؤها إنتاج الوجوه القديمة، ويأبون تجديد دماء نقابتهم، ولعلهم يخشون عواقب هذا التجديد. وذهبت سدى آثار معركة كلامية لم يتوقف فيها المرشح عند حدود عرض برنامجه الانتخابي، وإنما استهدف النيل من الخصم، وتحميله مسؤولية مصادرة النقابة واختطافها وارتهانها إلى الحكومة، وسلب الحقوق المهنية في المعرفة والنشر والأمان من الاعتقال، ووجود صحافيين رهن حبس احتياطي مفتوح، فلا يتم الإفراج عنهم، ولا توجّه إليهم تهمة؛ ويحالون إلى المحكمة.

يفترض أن تكون قضية الحرية عنوانا لهذه المرحلة. حين تخلّى الصحافيون عن الحرية، نشدانا للأمان الاقتصادي، فقدوا الاثنين معا. وأثبتت السنوات التالية لثورة 25 يناير 2011 صحة مقولة ونستون تشرشل "كان لديكم خيار بين الحرب والمهانة: اخترتم المهانة، وسوف تدرككم الحرب". المهانة أن يكون ما يسمى "بدل التكنولوجيا" قضية القضايا، وفي الظروف الطبيعية والآدمية يمكن الاستغناء عنه، وتمنع مؤسسات صحافية دولية في مصر صحافييها أن يأخذوا هذا "البدل"، وتراه رشوة حكومية تحول دون موضوعية الأداء المهني. وقبل خمسة أعوام صرح عبدالفتاح السيسي بأن مصر "شبه دولة". وفي شبه الدولة لا شيء حقيقيا: شبه برلمان، شبه دستور، شبه نقابة.

في شبه الدولة تكون المؤسسات الصحافية، وهي مستقلة نظريا بنص دستوري، شبه مؤسسات. وتكون الانتخابات النقابية شبه انتخابات؛ ويتنازل أعضاء الجمعية العمومية عن فرصتهم الوحيدة والنادرة في الانتخاب الحر، ويكونون أقل من تحمّل مسؤولية هذه الحرية، بحجة التعرّض لضائقة اقتصادية تجبرهم على الإذعان النفسي لشروط المال السياسي الصحافي الذي حسم الانتخابات من الجولة الأولى. وفي هذه الأواني المستطرقة من الأشباه: أشخاصا ومؤسسات وأداء نقابيا وانتخابيا، أعيد انتخاب نقيب ينتمي إلى السلطة التنفيذية بدرجة نائب وزير، وبحكم منصبه الحكومي يستطيع التدلل على الحكومة، وينتزع منها وعدا بزيادة "البدل" المادي الضروري في ظروف قاهرة. هكذا فاز ضياء رشوان رئيس الهيئة العامة للاستعلامات.

فوز يكرس الاستئساد الحكومي على المهنة، ويزيد طمع السلطة في الهيمنة على بقاياها. وبعد فقدان الأمل المرحلي في استقلال المهنة عن السلطة، اكتفى الصحافيون بخدمات إنسانية ينالونها بكرامة منقوصة، فمجلس الإدارة والنقيب رشوان صادر سلّم النقابة، وشغله بعوارض وقوائم معدنية تمنع اجتماع بضعة أفراد، وصحّر المبنى بإغلاق المطعم، وسحب المقاعد من الأدوار كلها، فيشعر الصحافي بالغربة في نقابته المخطوفة. وضاعت فرصة التغيير، وأكدت الانتخابات نظرية العبودية المختارة، وسخرت من حملات كرّسها كارم يحيى المنافس على مقعد النقيب؛ للتوعية بأهمية استقلال النقابة والتذكير بقرار الجمعية العمومية رقم 13 بتاريخ 15 مارس 2019 الذي يحظر الجمع بين منصب النقيب وأي منصب حكومي.

لم يحدث أن جمع نقيب للصحافيين، في آن، بين منصبه ومنصب تنفيذي في الدولة. ومنذ عشرين عاما كنتُ أطلب من أي مرشّح شيئا واحدا يُحسب له، أن يدقّق في اختيار الأعضاء الجدد إذا كان مستحيلا تنقية الجداول الحالية من الدخلاء على مهنة اختلط فيها الصحافيون بمن لا علاقة لهم بالصحافة، ولكنهم يحملون شرف الانتساب إليها؛ لأن النقابة تحولت إلى نقابة لمن لديهم عقود عمل مع المؤسسات الصحافية. كنت أؤكد ما يعرفه المرشحون من فساد أتاح لأرباب المؤسسات منح عقود عمل صحافية لموظفي أمن وكل سكرتيرة حسنة المظهر. والنقابة تلتزم بضم من يمتلك عقد عمل في مؤسسة، ولو كان جاهلا بالمهنة.

تجربة الانتخابات تبدو أصدق تمثيل لنقابة بلغت عامها الثمانين وتعاني الشيخوخة وتصلّب الشرايين

يحصد الصحافيون المصريون ثمار نحو أربعين عاما من نوعيْ فساد مركّب. أولهما مالي انتهج بيع عقود العمل لقاء مبالغ مالية ينالها رئيس الحزب الذي لم يمتهن الصحافة، في ما عُرف بظاهرة "بيع الكارنيه"، ثم تطور الأمر إلى صيغة لعقد عمل صفريّ، لا يشتريه العضو، ولا يلزم المؤسسة براتب شهري، ولكنه يجعل العضو يتمتع بالحصول على "البدل" الحكومي من النقابة. أما النوع الثاني من الفساد فهو استئناس أجيال من "الصحافيين"، وشراء ولائهم النفسي والانتخابي، فهم غير صحافيين، ويغريهم برستيج صحافي يحقق لهم نقلة طبقية، من وظائف في الأمن أو الأرشيف أو السكرتارية. حظوظ هؤلاء من الوعي محدودة، والانتخابات تعني زيادة "البدل".

إن جمعية عمومية بهذه المكونات البشرية والمهنية والنفسية لن تغامر باختيار نقيب وأعضاء مجلس إدارة يؤمنون بحق تداول المعلومات، ويتمسكون بنص المادة 68 من الدستور "المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية". ليس الوقت مناسبا للإلحاح على قضية الحرية، وبتنازل الصحافي عن الحرية سيفقد الأمان الاقتصادي، إلا ما يجعله متوتّرا على الحافة، يخشى الهبوط ولا يضمن النجاة، فلا يموت ولا يحيا. وبهذا المعنى لا تكون الانتخابات إلا شبه انتخابات كارهة للتغيير، ولا ينجح في مجلس الإدارة خالد البلشي أبرز المعبرين عن قيم ثورة 25 يناير.

الأمان الاقتصادي ما يهم الصحافيين المصريين

الملاحقة القضائية لديما صادق تكرس «الدولة البوليسية» في لبنان

بيروت – استنكرت مبادرة "إعلاميون من أجل الحرية" اللبنانية الادعاء على الإعلامية اللبنانية ديما صادق ومحطة "أم.تي.في" اللبنانية، و"ما يتبعه من تثبيت نظام بوليسي في لبنان، في الوقت الذي تتقاسم المنظومة السياسية المواقع القضائية بشكل سافر".

وادعت النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان، ممثلة بالقاضية غادة عون، على الإعلامية ديما صادق وقناة "أم.تي.في" ممثلة برئيس مجلس إدارتها ميشال المرّ، بجرائم "إثارة النعرات الوطنية والمذهبية" و"الحض على النزاع بين عناصر الأمّة" و"الإساءة المتكرّرة لرئيس الجمهورية ميشال عون".

وقالت مبادرة "إعلاميون من أجل الحرية" إنه "في وقت تتقاسم المنظومة السياسية المواقع القضائية بشكل سافر، وفي وقت يتم تعطيل التشكيلات القضائية التي أصدرها مجلس القضاء الأعلى، وفي وقت يتخلف فيه قضاة معروفون عن الحضور أمام القضاء في دعاوى مساءلة مساقة بحقهم، يتم تحريك النيابة العامة لكم الأفواه، وآخر هذه المآثر، الادعاء على الإعلامية ديما صادق، التي دخلت في برنامجها إلى المناطق المحرمة التي يتم فيها ارتكاب جرائم الاغتيال والفساد، مع فرض إجراءات الصمت والترهيب".

> «إعلاميون من أجل الحرية»: **الملاحقة القضائية يجب أن تتوجه إلى مرتكبي جرائم الاغتيال والفساد، لا إلى الإعلاميين**

وأضافت في بيان "إن ملاحقة ديما صادق هي محاولة لكتم الصوت الإعلامي، بأدوات قضائية، وهي فضلا عن كونها مخالفة للقانون الذي يفرض مساءلة الصحافيين عبر محكمة المطبوعات، تشكل استمرارا للمسار المدمر الذي تنتهجه الدولة البوليسية التي تطمح لسجن المواطنين الأحرار بين أنقاض وطن يتعرض لانهيار متسارع".

ولفتت المبادرة إلى أن الملاحقة القضائية يجب أن تتوجه إلى مرتكبي جرائم الاغتيال والفساد، لا إلى الإعلاميين وقادة الرأي.

وأفادت "المفكرة القانونية"، وهي منظمة غير ربحية للأبحاث والمناصرة من جانبها بأن "الادعاء جاء على خلفية الإخبار المقدّم من المحامي غسان المولى، بوكالته عن الإعلاميين نبيه عواضة وخليل نصرالله وحسين مرتضى وشوقي عواضة، ضدّ صادق وقناة أم.تي.في، بعد الحلقة التي استبقت صادق فيها تحقيقات الأجهزة الأمنية في جريمة مقتل لقمان سليم واتهمت مباشرة ومن دون أدلّة حزب الله".

وكانت الإعلامية ديما صادق قد وجهت في برنامجها الأسبوعي "حكي صادق" اتهامات مباشرة إلى "حزب الله" باغتيال لقمان سليم، وهو من أشد معارضيه، بعدما وجد مقتولا بالرصاص، جنوب لبنان، في 4 فبراير. وقطع بث القناة اللبنانية حينها في مناطق نفوذ "حزب الله".

كما مُنعت قناة "أم.تي.في" من تغطية نشاطات الرئاسة اللبنانية في قصر بعبدا الجمهوري، وتحدث المكتب الإعلامي للرئاسة في أواخر أغسطس الماضي، عن محاولات عدّة مع المحطة جرت لإعادة النظر في "الأسلوب غير اللائق الذي يصدر عنها"، ملمحا إلى إمكانية إقفال المحطة لدأبها على التهجّم على رئاسة الجمهورية.

وغرد رئيس حزب الكتائب سامي الجميّل عبر تويتر "فصل جديد من فصول الدولة البوليسيّة التي تمتهن الترهيب ومحاولة كمّ الأفواه الحرّة والجريئة. وكأنّ تجارب الماضي لم تكن كافية لتلقّنهم درسا بأنّ الحريات الإعلامية وحرية التعبير مقدّسة".